

عمر تاشبينار*

الاستدارة الأميركية من الشرق الأوسط

نحو منطقة آسيا - الباسيفيك**

تركز هذه المقالة على العوامل المؤثرة في الاستدارة الأميركية نحو منطقة آسيا - الباسيفيك، وفك الارتباط مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. ويرى كاتب المقالة أن الانسحاب من تلك المنطقة له ثلاثة أسباب: الاستجابة للرأي العام الأميركي وتنفيذاً لوعود الرئيس الأميركي باراك أوباما الانتخابية؛ التكلفة الاقتصادية العالية للبقاء في الشرق الأوسط بينما الفائدة موجودة في منطقة آسيا - الباسيفيك؛ تنامي الشعور الأميركي بالقدرة على الاكتفاء الذاتي من الطاقة وعدم الاعتماد على الشرق الأوسط.

واشنطن، في عهد أوباما، انسحاباً مطّرداً من هاتين الحربين، وحوّلت تركيزها نحو آسيا. وسواء سُمّي "استدارة" أو "إعادة توازن" صوب آسيا، فإن أميركا اليوم تسعى جاهدة لإعطاء الأولوية لمنطقة آسيا - الباسيفيك. إن أي مناقشة لهذه الاستدارة، أو لإعادة

تركز هذه المقالة على العوامل المؤثرة في الاستدارة الأميركية نحو منطقة آسيا - الباسيفيك. فالمؤرخون الذي سيقومون في المستقبل بدراسة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من زاوية السياسة الأميركية الخارجية، ربما يتوصلون إلى استنتاج مشترك: بعد الهجمات الإرهابية في أيلول / سبتمبر، أهدرت واشنطن موارد مالية وبشرية هائلة في أفغانستان والعراق. فبعد ولايتين متعاقبتين لجورج بوش الابن ما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، تقرر تغيير المسار مع انتخاب باراك أوباما رئيساً. وبدأت

* مدير مشروع تركيا في معهد بروكينجز، وأستاذ استراتيجيات الأمن القومي في كلية "الحرب القومية" الأميركية، وأستاذ مساعد في دائرة الدراسات الأوروبية في جامعة جون هوبكينجز.

** مقالة خاصة بالمجلة بعنوان:

America's Pivot Asia-Pacific From the Middle East

ترجمة: ريم دبيات.

للخطر بشكل حيوي.

السبب الثاني الذي جعل إدارة أوباما راغبة في فك الارتباط بالشرق الأوسط له علاقة بالمشكلات الاقتصادية الداخلية، ذلك بأن التكلفة الاقتصادية للتموضع العسكري في المنطقة باهظة. وفي الوقت الذي كان الاقتصاد الأميركي يواجه عجزاً خطراً، مع انتعاش بطيء فقط بعد أزمة مالية كبرى، كان المزاج العام في واشنطن يميل إلى خفض التكاليف وتقليل العجز، كما أن الإنفاق العسكري أصبح تحت رقابة صارمة، ويبدو أن البنتاغون سيستمر في مواجهة تخفيضات كبيرة في ميزانيته، الأمر الذي يعني أن على واشنطن أن تكون أكثر انتقائية في التزاماتها العسكرية.

السبب الثالث الذي يدفع أميركا إلى الاعتقاد أنها قادرة اليوم على الانسحاب ببطء من الشرق الأوسط له علاقة بتنامي الشعور بالاستقلال المحلي في مجال الطاقة بفضل ثورة الغاز والنفط الصخري. واستناداً إلى عدة تقديرات، فإن الولايات المتحدة في طريقها إلى تجاوز السعودية لتصبح المنتج الأول للنفط في العالم بحلول سنة ٢٠١٧، وستبدأ في سنة ٢٠٢٥ بتصدير النفط والغاز أكثر مما تستورد، وستحقق الاكتفاء الذاتي كلياً في مجال الطاقة في سنة ٢٠٣٠. فمنذ فترة طويلة والسياسيون الأميركيون، من كلا الحزبين، يطمون بتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة - ليس فقط بسبب المنفعة الاقتصادية المتاحة، وإنما أيضاً لأن هذا سيحرر الولايات المتحدة من تقلبات العالم الخارجي. قال الرئيس أوباما، في أثناء انتخابات ٢٠١٢، إن مصادر الطاقة الجديدة والتكنولوجيا الحديثة ستجعل أميركا "أقل اعتماداً على ما يجري في الشرق الأوسط". وفي الوقت نفسه، كانت حملة ميت رومني الانتخابية تقول إن الاستقلال في مجال

التوازن الأميركي، يجب أن تقدّم شرحاً واضحاً عن المكان الذي تنطلق منه أميركا في استدارتها. فهناك توافق عام في الآراء على أن أميركا تريد فك الارتباط بالشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وهناك على الأقل ثلاثة أسباب تجعل واشنطن تفضّل الانسحاب البطيء من الشرق الأوسط: الأول، كون الرأي العام الأميركي لم يعد يرغب في أي نوع من أنواع التدخل في الشرق الأوسط. ولنتذكر أن نجاح أوباما في انتخابات ٢٠٠٨ يعود جزئياً إلى الوعد الذي قطعه على نفسه بإعادة القوات الأميركية إلى الوطن من العراق. وفي فترة ولاية أوباما الأولى، لم تلتزم إدارته بهذا الوعد فحسب، بل اتخذت خطوات جدية في اتجاه إعادة القوات الأميركية من أفغانستان، المكان المرتبط بشدة بهجمات ١١ أيلول / سبتمبر الإرهابية. وهذا يبرهن على أن الرأي العام الأميركي، وإلى درجة معينة صانعي السياسة الأميركية، لم يعودوا قادرين على فهم المنطق وراء الاحتفاظ بوجود عسكري قوي في المنطقة.

خلال انتخابات ٢٠٠٨، أشار أوباما إلى أن العراق حرب خيار، في حين اعتبر أن أفغانستان حرب ضرورة. وقد لاقى هذا التمييز صدق لدى أغلب الأميركيين الذين لم يفهموا العلاقة ما بين الأمن القومي المحلي ونظام صدام حسين. من الجهة الأخرى، تفهم أغلبية الأميركيين منطق الحرب على أفغانستان ودعمه، لكن بحلول سنة ٢٠٠٤ أصبح الأميركيون، في معظمهم، يرغبون في مغادرة قواتهم أفغانستان، وهذه شهادة على مستوى التعب من الحرب. وفي ظل هذه الأوضاع، ليس مستغرباً أن تواصل إدارة أوباما إحجامها عن أي نوع من التدخل العسكري في الحرب الأهلية السورية حيث المصالح القومية الأميركية ليست عرضة

الطاقة يعني أن "أمن الأمة لا يعود مديناً بالفضل إلى مناطق في الطرف الآخر من العالم غير مستقرة، غير أنها غنية بالنفط. وإن كان هناك جزء من العالم تودّ أميركا أن تكون أقل انشغالاً به، فإنه سيكون منطقة الشرق الأوسط المضطربة والغنية بالنفط." هذه الأسباب الثلاثة تفسر لماذا أصبح في الإمكان التفكير في انسحاب أميركي بطيء، لكن مطّرد، من الشرق الأوسط. وإذا كان لا بدّ من وضع نظرة أوباما إلى العالم في إطار نظرية العلاقات الدولية، فسيبدو جلياً أنه واقعي يرى العالم كما هو، وليس كما يجب أن يكون. وعلى الرغم من أنه يؤمن بالاستثنائية الأميركية - بمعنى أن أميركا هي قوة من أجل الخير - فإنه يشعر بالمرارة لكون العالم لا يرى أميركا بهذه الطريقة. ولهذا السبب فإنه يريد أن يتصرف بحرص شديد قبل القيام بأي إجراء عسكري في أجزاء من العالم سيؤدي القيام بعمل عسكري أحادي الجانب فيها إلى تفاقم المشكلات بدلاً من تقليلها.

عندما يدرس المؤرخون، في العقود المقبلة، عقيدة السياسة الخارجية لإدارة أوباما، فسيكون في متناول أيديهم وثيقة بالغة الأهمية للنظر فيها. إنها "استراتيجية الأمن القومي" التي كشف عنها البيت الأبيض في شباط / فبراير ٢٠١٥، والتي تحدد الشعار الذي سيتم استخدامه لتعريف نهج الرئيس باراك أوباما الذي اتبعه في معظم التحديات السياسية الخارجية التي واجهتها إدارته، وهو شعار من كلمتين: "الصبر الاستراتيجي". وتحذّر استراتيجية الصبر الاستراتيجي من مخاطر "المبالغة في الأهداف".

هذه الوثيقة المكونة من ٢٩ صفحة هي جزء من تقليد سياسي، فكل إدارة تُصدر دورياً وثيقة استراتيجية ترسم الخطوط

العريضة لرؤيتها إلى العالم والمبادئ الأساسية التي ستوجّه مسار عملها. ووثيقة استراتيجية الأمن القومي هذه تقول إن "أميركا تقود من موقع القوة، غير أن هذا لا يعني أن في قدرتنا أو من واجبنا محاولة إملاء مسار جميع الأحداث الجارية في أنحاء العالم كافة. إننا أقوياء، وسنبقى، لكن مواردنا ونفوذنا ليسا بلا حدود، ففي عالم معقّد، لا تصلح الحلول السريعة والسهلة مع العديد من المشكلات الأمنية التي نواجهها، وعلى الولايات المتحدة اتخاذ خيارات صعبة، وتجنّب المبالغة في الأهداف التي قد تحدث عند اتخاذنا القرارات المبنية على الخوف. فالتحديات التي نواجهها تتطلب الصبر الاستراتيجي والمثابرة".

باختصار، عقيدة أوباما هي ضبط النفس، وهي تستند إلى فهم متماسك للواقعية والحاجة إلى تحديد الأولويات. فبدلاً من التدخل العسكري، وبناء الأمة، والمسيانية الديمقراطية، في أماكن بعيدة، تقوم هذه العقيدة على الحاجة إلى حلّ المشكلات في الداخل، والقيادة بالقدوة، وبناء التحالفات. وفي ظل هذه الأوضاع، فإن المرء قد يتساءل لماذا تحاول إدارة أوباما جاهدة الاستدارة نحو آسيا.

باختصار، الأمر يتعلق بالجدوى والمنطق. وبالنسبة إلى المنطق، فمن المهم أن نتذكر بضع حقائق: إننا نتحدث عن تدخّل أميركي محدود جداً ضمن أهداف محددة، إذ على الرغم من أن واشنطن تريد الاستدارة نحو آسيا، فإن الطارئ يظلّ يتفوق على المهم في السياسة الخارجية الأميركية. والقضايا الطارئة التي تواجه أوباما في الوقت الراهن هي الوضع في العراق بوجود "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، والوضع في أوكرانيا حيث تواجه الحكومة السيادية تدخلاً عسكرياً روسياً،

الطاقة يعني أن "أمن الأمة لا يعود مديناً بالفضل إلى مناطق في الطرف الآخر من العالم غير مستقرة، غير أنها غنية بالنفط. وإن كان هناك جزء من العالم تودّ أميركا أن تكون أقل انشغالاً به، فإنه سيكون منطقة الشرق الأوسط المضطربة والغنية بالنفط." هذه الأسباب الثلاثة تفسر لماذا أصبح في الإمكان التفكير في انسحاب أميركي بطيء، لكن مطّرد، من الشرق الأوسط. وإذا كان لا بدّ من وضع نظرة أوباما إلى العالم في إطار نظرية العلاقات الدولية، فسيبدو جلياً أنه واقعي يرى العالم كما هو، وليس كما يجب أن يكون. وعلى الرغم من أنه يؤمن بالاستثنائية الأميركية - بمعنى أن أميركا هي قوة من أجل الخير - فإنه يشعر بالمرارة لكون العالم لا يرى أميركا بهذه الطريقة. ولهذا السبب فإنه يريد أن يتصرف بحرص شديد قبل القيام بأي إجراء عسكري في أجزاء من العالم سيؤدي القيام بعمل عسكري أحادي الجانب فيها إلى تفاقم المشكلات بدلاً من تقليلها.

عندما يدرس المؤرخون، في العقود المقبلة، عقيدة السياسة الخارجية لإدارة أوباما، فسيكون في متناول أيديهم وثيقة بالغة الأهمية للنظر فيها. إنها "استراتيجية الأمن القومي" التي كشف عنها البيت الأبيض في شباط / فبراير ٢٠١٥، والتي تحدد الشعار الذي سيتم استخدامه لتعريف نهج الرئيس باراك أوباما الذي اتبعه في معظم التحديات السياسية الخارجية التي واجهتها إدارته، وهو شعار من كلمتين: "الصبر الاستراتيجي". وتحذّر استراتيجية الصبر الاستراتيجي من مخاطر "المبالغة في الأهداف".

هذه الوثيقة المكونة من ٢٩ صفحة هي جزء من تقليد سياسي، فكل إدارة تُصدر دورياً وثيقة استراتيجية ترسم الخطوط

تريد الإبقاء على حالة فك الارتباط مع الشرق الأوسط على الرغم من المشكلات الطارئة التي تتطلب اهتمامها.

الاستدارة نحو منطقة آسيا -

الباسيفيك تعني "الصين"

ممّا لا شك فيه أن الصين هي أهم أولويات أميركا، والأكثر منطقية لديها، في استدارتها نحو منطقة آسيا - الباسيفيك. وربما تكون أفضل طريقة لتحليل أهمية الصين هي أن ننظر إلى الكيفية التي تحاول الولايات المتحدة بها احتواء هذه القوة الإقليمية العظمى عبر إشراك الهند، لأن السياسة الأميركية تجاه الهند موجودة في صميم استراتيجيا "توازن القوى" التي تعتبر الهند أهم قوة إقليمية موازنة للصين. وتتضح الأهمية التي توليها واشنطن للعلاقة مع دلهي، إذا ما رأينا كيف كانت إدارة أوباما غير قادرة على إعطاء باكستان الأولوية. وهذا الأمر له دلالاته الكبيرة، لأن بين جميع التحديات الهائلة التي تواجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فإن باكستان هي التحدي الوحيد الذي قد يُبقي الرئيس أوباما مستيقظاً طوال الليل، فباكستان دولة هشة تمتلك أسلحة نووية. هذه التركيبة التي تتضمن دولة ضعيفة، وسلاحاً نووياً، وتمرد طالبان القوي، وسياًقاً إقليمياً مضطرباً جداً، قد تكون مزيجاً قابلاً للاشتعال أكثر كثيراً من سيناريو امتلاك إيران القدرة العسكرية النووية المقلق أكثر. فمع إيران أنت تعرف أن التهديد يلوح في الأفق، أمّا في حالة باكستان فالمخاطر موجودة وجليّة. وعلاوة على ذلك، فإن باكستان شاركت فعلياً في الانتشار النووي، كما شهدنا من خلال الشبكة التي أنشأها عبد القدير خان.

وأمركا لا تستطيع ببساطة أن تتخلى عن هذه المشكلات الرهيبة باسم الاستراتيجية الطويلة الأمد التي ترغب في إعطاء منطقة آسيا - الباسيفيك الأولوية. وفيما يتعلق بالعملية العسكرية، فإن من المهم تذكير الجميع بأن لدى إدارة أوباما إحساساً بالالتزام الأخلاقي والاستراتيجي بالعراق حيث خسر الأميركيون كثيراً من الدماء والاستثمارات. والحال ليس كذلك في سورية التي بدأت الحرب الأهلية فيها في أعقاب الربيع العربي، من دون أن يكون لذلك أي صلة بوجود أميركي في البلد. علاوة على هذه العوامل المهمة، فإن إدارة أوباما تأمل بأن يؤدي تدخلها في بغداد إلى التأثير في الوضع السياسي لهذا البلد، فهذه الإدارة لا تريد فقط تجنب تفتت العراق ومنع حدوث "إبادة جماعية" للأقليات، بل تريد أيضاً، وربما هذا هو الأهم، الحفاظ على ما يكفي من النفوذ من أجل الضغط في اتجاه تأليف حكومة جامعة في بغداد. يريد أوباما أن يحارب "الدولة الإسلامية في العراق والشام" عبر تحالف عسكري وليس من جانب واحد، ووجود دول عربية في هذا التحالف أمر في غاية الأهمية بالنسبة إلى واشنطن، لكنه أيضاً لا يريد أن يأخذ على عاتقه أمر النظام في دمشق في الوقت الذي يحارب "الدولة الإسلامية في العراق والشام". وهذا أمر يثير حنق بعض الحلفاء كتركيا مثلاً، فدمشق ليست أولوية بالنسبة إلى أوباما، لأن واشنطن تواصل محادثاتهما مع إيران، وهي لا تريد أن تثير مشكلات إضافية في العلاقات مع النظام الإسلامي في إيران. باختصار، وعلى الرغم من كون الطارئ يتفوق على المهم لدى واشنطن، فإن أوباما لا يزال مصمماً على عدم التورط في عملية عسكرية كبيرة في الشرق الأوسط أو في أوكرانيا. ويدل ذلك كله على أن واشنطن

قضية كشمير على الطاولة. فحقيقة الأمر هي أن باكستان بحاجة إلى تغيير تصوّرها عن التهديد الذي تشكّله تلك القضية، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلاّ عندما يتم حلّها. والأمر متروك للولايات المتحدة كي تقرر ما إذا كانت ستستخدم رأس مالها السياسي مع الهند من أجل الضغط في اتجاه إيجاد حل في هذا الشأن.

غير أن الهند ترفض، حتى الآن، أي مشاركة للولايات المتحدة في تسهيل المحادثات بشأن كشمير أو التوسط فيها، وعدم رغبة الولايات المتحدة في تحدي الموقف الهندي يحمل دلالة كبيرة على مدى حاجتها إلى الهند من أجل احتواء الصين. فاستراتيجياً توازن القوى هذه تتطلب الوقوف إلى جانب الهند عندما يتعلق الأمر بكشمير، حتى لو أدى ذلك إلى "خسارة" باكستان. ففي نهاية الأمر، لم تكن إدارة أوباما قادرة على إعطاء باكستان الأولوية، على الرغم من الضرورة القصوى لحل المشكلة، ومن وجود القوات الأميركية في أفغانستان. والسبب الرئيسي في عدم قدرة الولايات المتحدة على تفضيل باكستان هو حاجتها إلى الهند في مواجهة الصين. هذه الديناميات تُظهر بوضوح أن الصراع الحقيقي على السلطة العالمية في القرن الحادي والعشرين سيكون التنافس الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري بين واشنطن وبكين.

الاستراتيجية الأميركية تجاه

الصين: الاحتواء والمشاركة

يمكن تلخيص النهج الأميركي الحالي تجاه الصين بأنه استراتيجية تهدف إلى الاحتواء والمشاركة في آن معاً: فبينما تدعم الديناميات الاقتصادية والسياسية منطلق

ويضاف إلى التحدي الذي تواجهه واشنطن أن الهند هي المنافس الرئيسي لباكستان، وهي، من جهة أخرى، شريك ديمقراطي طبيعي لواشنطن. فهذه الأخيرة بحاجة إلى الهند من أجل مواجهة صعود الصين في آسيا: الهند، مثل باكستان، تمتلك أسلحة نووية، وكشمير، الإقليم المتنازع عليه بين الهند وباكستان، منطقة قابلة للانفجار، كما أن الحرب بين الهند وباكستان ليست ضرباً من الخيال، إنها خطر قائم، وكانت حقيقة فيما مضى. لقد اعتاد البلدان اتباع سياسة حافة الهاوية، وهذه السياسة بين بلدين نوويين قد تحوّل مفهوم "التدمير المتبادل والمؤكد" إلى نبوءة ذاتية التحقق.

وفضلاً عن هذا المزيج القابل للاشتعال، فإن أفغانستان هي المنصة الرئيسية للمنافسة الباكستانية - الهندية، وقد جرت العادة أن يقال إن أفغانستان هي العمق الاستراتيجي لباكستان في حال نشبت حرب تقليدية بين الهند وباكستان، إذ ستجد هذه الأخيرة نفسها في موقف دفاعي. وحركة طالبان هي حليف طبيعي لباكستان بسبب هويتها البشتونية بالدرجة الأولى، لأنّ الإثنية البشتونية مكوّن مهم من مكونات النسيج الإثني في باكستان. وبما أن الهند تشكل تهديداً وجودياً لباكستان، فإن طالبان بطبيعة الحال قد تصبح حليفاً محتملاً للهند، وآخر ما تود باكستان رؤيته هو النفوذ الهندي في أفغانستان. هذه الديناميات المعقدة كلها حاسمة بالنسبة إلى واشنطن، فالولايات المتحدة لا يمكن أن تنجح في أفغانستان ما دامت الهند وباكستان لا تتفان إحداهما بالأخرى. ولهذا، يتعين على صانعي السياسة الأميركية الذهاب إلى قلب المشكلة، والنظر في الشكوى الباكستانية، وذلك يتطلب وضع

على النمو بمعدل يتراوح ما بين ٧٪ و ١٠٪، إذ دون هذا المستوى من النمو ستبدأ معدلات البطالة في الارتفاع، ومع ارتفاع مستوى البطالة ستزداد مخاطر حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية. والنمو الاقتصادي الصيني وفق هذه المعدلات يعتمد على ثلاثة عوامل لها القدر نفسه من الأهمية: التصدير إلى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان؛ الوصول إلى مصادر الطاقة؛ عملة مقدرة بأقل من قيمتها تساعد على زيادة القدرة التنافسية.

وليست أميركا أهم سوق للصادرات الصينية فحسب، بل هي أيضاً، وربما هذا هو الأهم، السوق المالية الرئيسية للصين. فالصين تحتفظ بـ ٣ تريليونات دولار في احتياطاتها الأجنبي، معظمها على شكل سندات وأصول مالية وأذونات خزينة أميركية. ولدى الصين فائض تجاري كبير، لكنها مترددة في استثماره داخلياً لعدة أسباب: الأول، سياسي بشكل رئيسي. فعلى الرغم من أن الصين بدأت مؤخراً بالاستثمار داخلياً أكثر فأكثر من أجل تقليل اعتمادها على التصدير، فإنها لا تزال ترغب في تجنب تشكل طبقة وسطى واعية سياسياً من شأنها أن تطالب بالحرية السياسية بمجرد تحقيقها الرخاء الاقتصادي. وهذا المنطق يتوافق مع نظرية التحديث المذكورة أعلاه. بعبارة أخرى، إن ظهور طبقة وسطى صينية يصعب السيطرة عليها، وربما تطالب بالحرية السياسية، هو كابوس بالنسبة إلى الحزب الشيوعي الصيني. وجزء ذلك، تفضّل الصين استثمار فائضها التجاري في سندات الخزنة وغيرها من الأصول المالية الأميركية.

السبب الثاني الذي من أجله تفضّل

الصين استثمار فائضها التجاري في الولايات المتحدة، هو أنها بهذه الطريقة

المشاركة، فإن الديناميات العسكرية تحقق منطق الاحتواء. والحاجة إلى المشاركة تفرضها العولمة والاعتقاد الأميركي أن المشاركة الاقتصادية ستقود إلى تحقيق الديمقراطية في الصين. فوفقاً لهذا المذهب، فإن النمو الاقتصادي المذهل للصين سيفضي في نهاية المطاف إلى تحوّل ديمقراطي في البلد. وطبعاً هذه الحجة مألوفة، وهي تستند إلى نظرية التحديث في العلوم السياسية. وبحسب هذه النظرية، فإن المتطلبات الرئيسية للتحوّل الديمقراطي تقتضي توفر عوامل مثل التحديث الاقتصادي، وظهور طبقة وسطى مزدهرة من شأنها المطالبة بالحرية السياسية والتحوّل من حكم الحزب الواحد إلى الانتخابات التعددية. وعلى هذا النحو، تعرض نظرية التحديث التجربة الأوروبية ومسارها، والتي شكّل الانتقال من المذهب التجاري (الميركانتيلية) إلى الرأسمالية، والثورة الصناعية، والتطور الاقتصادي، وظهور الطبقة الوسطى، عوامل سبقت عملية التحوّل الديمقراطي. ولهذا فإن الأمل معقود على أن ظهور الطبقة الوسطى في الصين سيدفع عاجلاً أم آجلاً في اتجاه الإصلاحات السياسية التي ستؤدي إلى إرساء الديمقراطية في البلد.

وهناك مستوى غير مسبوق من الترابط الاقتصادي ما بين الصين والولايات المتحدة أحدثته العولمة، فأميركا تعتمد على إفراط الصين في الادخار، في حين أن الصين تعتمد على إفراط أميركا في الاقتراض، وفي الاستهلاك.

إن الاقتصاد الصيني اقتصاد قائم على النمو الذي تقوده الصادرات. والصين مثال فريد لدولة رأسمالية بقيادة شيوعية، والطريقة الوحيدة التي تمكّن هذا النظام من تأمين الاستقرار هي اعتماد اقتصاد قائم

المشاركة الاقتصادية، فإنها في الوقت ذاته لا تفسّر سوى نصف الحكاية، ذلك بأن العلاقات الدولية ونظرية توازن القوى ليست مبنية ببساطة على الديناميات الاقتصادية. إن ما يقلق الاستراتيجيات الأميركية كثيراً هو تنامي قدرة الصين العسكرية. فسعي الصين لامتلاك قوات بحرية وجوية أقوى، فضلاً عن قواتها البرية الضخمة أصلاً، يشير إلى طموحات إقليمية وربما عالمية. والحاجة إلى مواجهة محاولات الصين من أجل الهيمنة على آسيا ومنطقة بحر الصين الجنوبي تغذي منطق الاحتواء. فعلاوة على الترابط الاقتصادي، هناك أيضاً التنافس الجيواستراتيجي في العلاقات الصينية - الأميركية، ولدى الصين طموحات إقليمية، وهي تستثمر جزءاً مهماً من فائضها التجاري في إنشاء قوات بحرية وجوية أقوى. وعلى الرغم من أنه لا يزال صحيحاً أن بكين تفضّل ما يسمّى مبدأ "النهوض السلمي" الذي يحدّ من نياتها الجيوسياسية لتقتصر على تموضع استراتيجي ظرفي، فإن هناك مؤشرات إلى أن القيادة الجديدة في البلد ستكون أقل تردداً في عرض عضلاتها في بعض المناطق مثل منطقة بحر الصين الجنوبي. وجزءاً ذلك، يتزايد قلق الولايات المتحدة إزاء سعي الصين للهيمنة، وهذا القلق يغذي منطق الاحتواء. وفي الواقع، يمكن القول بوضوح إن مبدأ إدارة أوباما بشأن "الاستدارة" و"إعادة التوازن" تجاه آسيا (بعيداً عن أوروبا والشرق الأوسط) يعتمد إلى حدّ ما على الحاجة إلى احتواء الصين.

وأحد العوامل الرئيسية التي تساعد واشنطن في جهودها لاحتواء الصين هو الاستعداد الإقليمي لاحتضان أميركا كقوة موازنة للطموحات الجيوسياسية الصينية. وهناك فعلاً إحساس متزايد بالخطر لدى

تُبقى عملتها المحلية ضعيفة، والدولار الأميركي قوياً. وبما أن الصين تقوم بالتصدير استناداً إلى استراتيجيا النمو الاقتصادي، فإنها بحاجة إلى إبقاء عملتها منخفضة القيمة كي تجعل صادراتها جذابة، وهو ما يتطلّب تجنب الإسراف في الإنفاق الداخلي، لأن الإنفاق الكبير سيخلق طلباً كبيراً على العملة المحلية، وزيادة الطلب على العملة الصينية ستؤدي إلى رفع قيمتها، الأمر الذي سيضرب القدرة التصديرية الصينية. علاوة على ذلك، إن شراء الأصول الأميركية يوفر سيولة مالية في الأسواق الأميركية، وهذا بدوره يبقي معدلات الفائدة الأميركية منخفضة، وعندما تكون معدلات الفائدة منخفضة يستطيع الأميركيون الإنفاق أكثر في بلادهم.

هذه العوامل جميعاً تساعد الأميركيين على الاقتراض والاستهلاك، علاوة على أنها تدعم النموذج الصيني للنمو اعتماداً على الصادرات. ولهذا يوجد نظام اعتماد متبادل ما بين أميركا والصين يُلمي على واشنطن منطق المشاركة الاقتصادية، لأنه ببساطة، ليس في وسع الصين ولا الولايات المتحدة تحمّل تبعات حرب اقتصادية، بل على العكس، تحتاج كلتاها إلى الأخرى من أجل الإبقاء على الوضع الراهن. فالنمو الاقتصادي الصيني يغذي القدرة الأميركية على إبقاء معدلات الفائدة منخفضة، وكذلك القدرة على الاقتراض، في الوقت الذي يكون اقتصاد الولايات المتحدة بأمس الحاجة إلى النمو وخلق فرص عمل في البلد، أمّا الصين فبحاجة إلى نمو الاقتصاد الأميركي من أجل بيع منتوجاتها إلى أكبر سوق في العالم. وفي غياب هذه الديناميات سيكون هناك مخاطر تدمير اقتصادي متبادل ومؤكّد.

وبينما تلمي هذه العوامل كلها منطق

المشاركة الأميركية في حل النزاع على كشمير، أما بالنسبة إلى الهند، فإن التدخل الأميركي في نزاع كشمير يظل خطأً أحمر. إن تردد واشنطن في إغضاب الهند، على الرغم من إلحاح الأزمة مع باكستان، يثبت أن الهند مهمة بالنسبة إلى واشنطن لدرجة لا يمكن لباكستان أن تصل إليها. بعبارة أخرى، وببساطة، من دون الهند لن تستطيع أميركا احتواء الصين.

الزمن وحده سيحدد ما إذا كانت استراتيجية أميركا تجاه الصين، القائمة على المشاركة الاقتصادية والاحتواء العسكري في آن معاً، ستجدي نفعاً. وفي الوقت الراهن، يبدو أنه لا يوجد بديل أفضل.

هل ستؤدي المشاركة إلى الديمقراطية في الصين؟

بينما يجادل البعض في أن في إمكان المشاركة الاقتصادية أن تجلب الديمقراطية إلى الصين، تظل هناك نقطة جدية بالاهتمام، وهي أن وجهة النظر هذه ليست مقبولة عالمياً. وقد ذكرنا سابقاً أن الرأي القائل إن التحديث الاقتصادي يؤدي إلى الديمقراطية إنما يستند إلى مسار الديمقراطية في أوروبا، فنظرية التحديث تخبرنا أن التنمية الاقتصادية تسبق تحقيق الديمقراطية السياسية، وكثيراً ما يتم تقديم حقيقة أن الثورة الصناعية في أوروبا سبقت ظهور الديمقراطية هناك كدليل على صحة وجهة النظر هذه. لكن هناك أيضاً المشككون الذين يعتقدون أن الديناميات الصينية تختلف كثيراً عما كان قائماً في أوروبا الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على اعتبار أن النموذج الصيني ليس قائماً على "رأسمالية القطاع الخاص"، بل إن ما يعرف الاقتصاد السياسي الصيني هو

النخب والسكان عامة في منطقة بحر الصين الجنوبي، ولا سيما في فيتنام والفلبين وكوريا واليابان، من صعود الصين كقوة مهيمنة تريد تغيير ميزان القوى في المنطقة. وهذا يوفر فرصة استراتيجية لواشنطن نظراً إلى وجود دعم إقليمي لاستراتيجية الاحتواء التي تتبناها. وفيما يتعلق بالمجال العسكري، فإن الولايات المتحدة أقامت مسبقاً تحالفات طويلة الأمد مع اليابان وكوريا الجنوبية، ونتيجة عملية إعادة التوازن نحو آسيا التي تقوم بها إدارة أوباما فإن واشنطن تقوم أيضاً، منذ سنة ٢٠١٠، بتعزيز تعاونها الدفاعي والعسكري مع أستراليا وسنغافورة وتايوان وفيتنام. ومثلما ذكرنا سابقاً، فإن الشراكة مع الهند من أجل موازنة صعود الصين، تشكل في الإطار الجيوستراتيجي الأوسع، حجر الزاوية في بناء استراتيجية الاحتواء الأميركية. بعبارة أخرى، إن الاستراتيجية الأميركية تجاه الهند أمر في غاية الأهمية من حيث تحقيق توازن آسيوي للقوى سيكون في مصلحة واشنطن. وقد وصل استعداد واشنطن لزيادة مشاركتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية مع الهند إلى مستويات غير مسبوقة خلال الأعوام العشرة الأخيرة. وكانت إدارة بوش كما إدارة أوباما، في غاية الحذر فيما يتعلق باستيعاب حساسية الهند في مجالين حاسمين: الطاقة النووية في الهند، والنزاع على كشمير مع باكستان. ومع أن باكستان تشكل تحدياً ملحاً بالنسبة إلى واشنطن بسبب المشكلات المتعلقة بأفغانستان، إلا إن كلاً من الرئيس بوش والرئيس أوباما لم يتمكن من التعامل مع القضية الأساسية التي من شأنها أن تغير السلوك الباكستاني في أفغانستان، وهذا الأمر له دلالة كبيرة. طبعاً، هذه القضية هي رغبة باكستان في

الديمقراطي " هذه، فإن الديمقراطيات لا تذهب إلى الحرب بعضها ضد بعض، ولذلك هناك اعتقاد أميركي قوي أنه إذا استمرت الولايات المتحدة في مشاركة الصين فإن هذه الأخيرة ستتحوّل إلى الديمقراطية، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من احتمالات المواجهة الصينية - الأميركية في المستقبل. أمّا معسكر الاحتواء فيعتقد أن المشاركة والتنمية الاقتصادية لن تجلب الديمقراطية الصينية، بل على العكس من ذلك ستجعل الحزب الشيوعي الصيني أقوى. ولهذا السبب فإن السؤال الأخير الذي يجب أن يُطرح هو: هل تتجه الصين، التي لا تزال تحت هيمنة الحزب الشيوعي الصيني، إلى الصدام مع الولايات المتحدة؟ الجواب المختصر هو "لا"، بل من المرجح جداً أن الوضع الراهن المتمثل في الاعتماد المتبادل ما بين الصين وأميركا سيصبح القاعدة في العلاقات الصينية - الأميركية.

هذه العوامل كلها تساعدنا في فهم لماذا أصبح التركيز على الصين أولوية استراتيجية بالنسبة إلى إدارة أوباما. إن منطق "الاستدارة" نحو منطقة آسيا - الباسيفيك يقوم على اتباع سياسة مشاركة واحتواء مع الصين تكون أكثر براعة وتطوراً. وهناك أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية حاسمة لهذا المحور، وسيكون لدى أميركا الموارد اللازمة لتحقيقه فقط إن نجحت في فك الارتباط مع الشرق الأوسط. ■

صعود "رأسمالية الدولة" حيث حقوق الملكية الخاصة غير محمية.

يُحكّم الحزب الشيوعي الصيني قبضته بقوة على النظام السياسي، ويتحكم في الشأن السياسي والاجتماعي والثقافي، فضلاً عن الاقتصادي، وفي ظل هذا النظام، فإن ما يخلق الاستقرار هو إمكان خلق فرص عمل. ونظراً إلى أن الصين تمتلك عدداً هائلاً من السكان، فإن أهم عامل لدى الحزب الشيوعي هو قدرة النظام الرأسمالي على استيعاب ملايين العمال الصينيين، فالبطالة هي الكابوس الذي يقض مضاجع المسؤولين الصينيين. وأفضل طريقة للحفاظ على عمل ملايين العمال الصينيين هي النمو الاقتصادي المستمر، فالركود الاقتصادي قد يتسبب بخلق الاضطرابات الاجتماعية التي يمكن بدورها أن تقود إلى ثورة في وجه الهيمنة السياسية التي يمارسها حكام الصين. ووفقاً لهذا المعسكر، فإن مفتاح الديمقراطية في الصين ليس تحديث الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، وإنما على النقيض من ذلك، فإن التنمية الاقتصادية هي مفتاح استقرار هيمنة الحزب الشيوعي الصيني.

لقد بات من الواضح، بعد تلخيص حجج كلا المعسكرين، أن الغرب أمام معضلة صعبة، ومعظم الدول الغربية يعتقد أن هناك ترابطاً ما بين تحقيق الديمقراطية والسلام العالمي. ووفقاً لنظرية "السلام